التعليم وفق النموذج التنموي من التصور إلى التنزيل

الباحثة سناء أولاد الغرس
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، جغرافيا بشرية
جامعة عبد المالك السعدي
إطار بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة
المغرب

ملخص:

عرف قطاع التعليم بالمغرب مجموعة من الإصلاحات المتعاقبة بتعاقب الحكومات على تدبيره. وبالرغم من إخفاق هذه الأخيرة في إرساء منظومة تربوية ملائمة للمجتمع المغربي في تحولاته وتطلعاته نحو المستقبل، إلا أن راكمت مجموعة من التجارب والممارسات يمكن اعتمادها كمرجع لبناء مستقبلي.

وفي خضم أجرأة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والتطلع إلى تحقيق الجودة لتجاوز الأزمة البنيوية لقطاع التعليم، صدر تقرير النموذج التنموي في أبريل 2021 م، مُؤكّدا على أهمية النهضة التربوية وعلاقتها بالتنمية الشاملة للبلاد، مشيرا إلى أزمة النظام التربوي التي تكبح دوره في تحقيق الارتقاء الاجتماعي للفرد، ومقترحا لمجموعة من التوصيات قصد تجاوزها.

سارعت الوزارة الوصية على القطاع إلى تفعيل توجيهاته، وتماشيا مع منطق الديموقراطية التشاركية، عملت على إطلاق مشاورات وطنية موسعة حول المدرسة المغربية، تبلورت على إثرها "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، كنموذج جديد لتدبير إصلاح تربوي قائم على برنامج عمل بمقاربة متدرّجة في الزمن قابلة للتقييم والتقويم، بدأت بمرحلة تجريبية سيتم لاحقا تعميم إجراءاتها بشكل تدريجي وبحسب ملاءمتها للإيقاعات المدرسية ونتائجها المرصودة. فالأهمية التي يتبوّأها التعليم تفرض على القائمين على الإصلاح التعامل مع محدداته بحذر شديد فلم يعد المجال يحتمل أي إخفاق.

بالنظر إلى دعامات الإصلاح المتضمنة بخارطة الطريق، يتبيّن أنها ليست إصلاحا بيروقراطيا ولا مجرد إملاءات نظرية بل هي حلقات متواصلة من الأداء والتوجيه والتتبع والتصويب، فهل ستتمكن هذه الخارطة من إحداث التغيير الإيجابي وإرساء معالم المدرسة العمومية ذات الجودة التي تستجيب لانتظارات المغاربة؟

الكلمات المفتاحية: النموذج التنموي، خارطة الطريق 2022-2026، الجودة التربوية.

Résumé:

Le secteur de l'éducation au Maroc est connu une série de réformes successives entreprises par les gouvernements successifs. Malgré son échec à mettre en place un système éducatif adapté à la société marocaine dans ses transformations et ses aspirations pour l'avenir, elle a accumulé un ensemble d'expériences et de pratiques pouvant servir de référence pour construire l'avenir.

Au milieu de l'audace de la vision stratégique de réforme 2015-2030 et de l'aspiration à atteindre la qualité pour surmonter la crise structurelle du secteur éducatif, le rapport sur le modèle de développement a été publié en avril 2021, soulignant l'importance de la renaissance de l'éducation avec sa relation au développement global du pays, en soulignant la crise du système éducatif qui limite son rôle dans la réalisation des problèmes sociaux de l'individu, proposant un ensemble de recommandations visant à les surmonter.

Le Ministère chargé du secteur n'a pas tardé à activer ses directives et, dans la logique de la démocratie participative, il a œuvré au lancement de consultations nationales élargies sur l'école marocaine et sur « la feuille de route 2022-2026 pour une école publique de qualité pour tous ». » s'est cristallisé comme un nouveau modèle de conduite de la réforme éducative basé sur un programme d'action, avec une approche progressive dans le temps qui peut être évaluée et rectifié, elle a commencé par une phase expérimentale dont les procédures seront progressivement généralisées en fonction de leur adéquation , rythmes scolaires et leurs résultats observés. L'importance que revêt l'éducation exige que les responsables de la réforme traitent ses déterminants avec une extrême prudence, car ce domaine ne tolère plus aucun échec.

En examinant les piliers de réforme inclus dans la feuille de route, il devient clair qu'il ne s'agit ni d'une réforme bureaucratique ni de simples préceptes théoriques, mais plutôt d'épisodes continus de performance, d'orientation, de suivi et de correction. Cette carte sera-t-elle capable d'apporter des changements positifs, et établir les caractéristiques d'une école publique de qualité qui répond aux attentes des Marocains?

Mots clés : le modèle de développement, la feuille de route 2022-2026, la qualité éducative.

تقديم:

إن مسألة التعليم لم تعد محل جدل في كل دول العالم من حيث علاقتها الوطيدة بنهضة الأمم، فقد أثبتت التجارب الدولية أن البداية الحقيقية لتقدم الدول تكمن في مدى الأهمية التي تمنحها للتعليم والتطور العلمي بجعله أولى أولويات برامجها وسياساتها العمومية، الشيء الذي ينعكس إيجابا على التنمية البشرية والتنمية الشاملة بشكل عام.

فالاهتمام بالتعليم ليس وليد اللحظة وغير مرهون بالتقدم التكنولوجي والعلمي الذي شهدته الإنسانية على مر العصور، بل اهتم به الفلاسفة والمفكرين وأدركوا أهميته منذ زمن بعيد، عندما قال الفيلسوف أرسطو أن " المتعلم يختلف عن غير المتعلم بقدر اختلاف الحي عن الميت"، وأشار الفيلسوف الأمريكي بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin إلى أن "الاستثمار في المعرفة يحقق أفضل عائد"، و أكد عالم النفس الأمريكي جون ديوي John Dewey الذي ارتبط اسمه بفلسفة التربية وكان الأب الروحي للتربية التقدمية " التعليم ليس إعدادا للحياة، بل هو الحياة نفسها "، ومن أشهر مقولات نلسون مانديلا عن التعليم " إن التعليم هو السلاح الأقوى الذي يمكنك استخدامه لتغير العالم، وأن التعليم هو المحرّك الأعظم في التنمية".

نستشف من كل هذه الاقتباسات إجماع كل المهتمين بالعلم والمعرفة على مر التاريخ أن الشعب المتعلم يخلق أمة متعلمة، إذ يساهم التعليم في جعل العقول أكثر انفتاحا والمهارات أكثر إتقانا، فالنظام التعليمي الجيد في أي دولة يضمن لها تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

أولا: النظام التعليمي بالمغرب قبل النموذج التنموي الجديد:

بالنسبة للمغرب وكباقي الدول المستعمرة فقد عمل بعد حصوله على الاستقلال على تبني مجموعة من المحاولات الإصلاحية المتوالية بغرض التدبير الأمثل لقطاع التعليم ونفض غبار الحماية الفرنسية عليه، إيمانا منه بأن الانتقال الناجح من واقع المستعمرة إلى واقع الدولة المستقلة يعتمد في جزء منه على قدرة الحكومة الجديدة في إشراك شعوبها في عملية بناء الأمة. وبالفعل فقد نجح في خفض معدل الأمية التي يتعين مواجهتها لتعزيز التنمية البشرية، من 87% سنة 1960م إلى 32% سنة 2014 م. إلا أن المنظومة التعليمية وعلى مر زهاء 67 سنة من المخططات الإصلاحية المتعاقبة بتعاقب الحكومات على تدبيرها، لم تتمكن من النجاح في إرساء منظومة تربوية ملائمة للمجتمع المغربي في تحولاته وتطلعاته نحو المستقبل.

بالرغم من الإمكانيات المهمة التي يتم توفيرها للمدرسة العمومية، حيث يتم سنويا تخصيص 20%من ميزانية الدولة للتربية الوطنية، أي ما يفوق 62 مليار درهم سنة 2022م، والتي ساهمت في تحقيق إقلاعا في التعليم الأولي، تطورا ملموسا على مستوى تعميم التعليم في المستوى الابتدائي، وارتفاعا ملحوظا لمعدل التمدرس بالنسبة للثانوي التأهيلي، ومع ذلك فالإصلاحات المتعاقبة لم ترق إلى المستوى النوعي المنشود من حيث الأثر داخل الفصول الدراسية بالنسبة للمتمدرسات والمتمدرسين، لأن جودة التعليم الذي تقدّمه المدرسة العمومية ظلّت ضعيفة. وهذا ما تؤكده مع الأسف التقييمات الوطنية والدولية؛ حيث أنه ما يقرب من ثلثي أطفال المدرسة العمومية غير متمكنين من التعلمات الأساسية، وإلزامية التعليم مُتعثّرة بسبب تزايد نسب الهدر المدرسي في التعليم الإعدادي، وهو الوضع الذي يرهن مستقبل بلدنا ويعمق أزمة ثقة المواطنين تجاه المدرسة العمومية[1].

ثانيا. وضعية قطاع التعليم حسب النموذج التنموي:

لا يخفى على الجميع أهمية قطاع التعليم في السياسة العامة للبلاد، فهو يحتل المركز الثاني بعد الوحدة الترابية، و على الرغم من تحسن مجموعة من المؤشرات وتراجع طفيف في نسبة الهدر المرسي في المجالين القروي والحضري خصوصا في صفوف الإناث، إلا أن مشاكل وإكراهات القطاع التعليمي في البلاد تزداد تناسلا وتعقيدا، الأمر الذي جعل هذا القطاع يعرف صعوبات في حكامة تدبيره والمتمثلة في البرامج والاستراتيجيات التي سرعان ما يثبت إخفاقها. انطلاقا من المخططات الخماسية والثلاثية مرورا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين وصولا إلى البرنامج الاستعجالي 2009-2012. [2]

وأمام تفاقم الوضع التعليمي في البلاد، قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين بصياغة رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030 والتي جاءت في ظرفية سياسية متميزة تمثلت في اعتماد الجهوية الموسعة وانخراط المغرب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن نتطلع إلى تحقيق الجودة الذي نادت بها هذه الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وقانونها الإطار 51.17 لتجاوز الأزمة البنيوية المركبة لقطاع التربية والتعليم و رد الاعتبار للمدرسة العمومية، صدر تقرير النموذج التنموي الجديد للبلاد في شهر أبريل من سنة 2021 م، مبرزا الأهمية القصوى لقطاع التعليم وعلاقته بالتنمية الشاملة للبلاد حيث جاء في تقريره ما يلي" ...فبدون تحول عميق للنظام التربوي لا يمكن بلوغ أي هدف من الأهداف التنموية للمغرب، على مستوى ازدهار المواطنين والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإدماج الترابي" [3]، الشيء الذي يؤكد دور التربية والتعليم في إرساء التنمية المنشودة وتحقيق الحياة الكريمة والمستقبل الزاهر لأبناء الوطن واللحاق بركب الحضارة.

فقد عملت اللجنة الوطنية للنموذج التنموي على تشخيص الوضعية العامة للمنظومة التربوية مؤكدة أن السياسة التعليمية على مر السنين لم تكن بمعزل عن مجموع المخططات التنموية التي كانت تسعى لإحداث نظام تعليمي يستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية، وأن المخططات الإصلاحية التي عرفها قطاع التعليم على بساطة نتائجها راكمت مجموعة من التجارب والممارسات التي يمكن استثمارها كمرجع لبناء إصلاح مستقبلي.

بعد عملية الرصد التشخيصي القائم على التمحيص والتحليل والمشاورات، خلصت أشغال لجنة النموذج التنموي إلى الأهمية القصوى لقطاع التعليم، حيث ربطت النهضة التربوية بالتنمية الشاملة للبلاد، مبرزة أزمة النظام التربوي التي تكبح دوره في تحقيق الارتقاء الاجتماعي للفرد في ثلاثة أبعاد [4]، كالآتي:

1. ضعف جودة التعلمات: تتمثل في عدم إتقان أغلبية التلاميذ للمهارات الأساسية للقراءة والحساب واللغات في نهاية مسارهم الدراسي؛
2. أزمة ثقة المغاربة إزاء المؤسسة التربوية وهيئتها التعليمية؛
3. أزمة في مكانة المدرسة التي تعطلت وظيفتها كمصعد اجتماعي للمتعلمين.

ثالثا. استشراف النموذج التنموي لمستقبل تربوي في أفق سنة 2035م:

تضمّن تقرير النموذج التنموي في محوره الثاني المعنون برأسمال بشري أقوى وأكثر استعدادا للمستقبل محاور التحول بخيارات استراتيجية كآليات للإقلاع التربوي وتجاوز الإشكاليات المطروحة، واستشرافا لمستقبل تربوي في أفق سنة 2035م، والتي جاءت كالآتي:

- تحقيق جودة التعليم للجميع؛
- منظومة للتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي ترتكز على حسن الأداء وعلى الحكامة المستقلة والقوية؛
- جودة الخدمات الصحية وحماية الصحة كحقوق أساسية للمواطنين.[5]

كما أشار التقرير إلى تطلعات المغاربة لإصلاح قطاع التعليم؛ "...فيما يتعلق بالتعليم، وهو الموضوع الذي تتمحور حوله معظم الانتظارات، يتم التأكيد على إعادة تأهيل المدرسة العمومية، من خلال تحسين جوهري لجودة التعلمات وتكييفها مع احتياجات سوق الشغل، وذلك من خلال الرفع من الكفاءة البيداغوجية للمدرسين، وتشجيع الانفتاح على اللغات الأجنبية وإرساء نظام توجيه ناجع للرفع من فرص النجاح المدرسي"[6] . مؤكدا بذلك على أن قضية التربية تبقى من الاهتمامات الأساسية الأولى للمغاربة كونها تعد رهاناً لتحقيق التنمية، ويُرجى من المدرسة العمومية أن تكون حاضنة للانفتاح وتحرير الطاقات وقادرة على تكوين مواطنين أكفاء، نشيطين، منتجين للمعنى وللقيم والثروات.

وفي هذا السياق يتبين جليا أن تحقيق الجودة التربوية بالمدرسة العمومية رهين بما يلي:

- الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين ليصبحوا ضامنين للتعلمات؛

- إعادة تنظيم المسار الدراسي ونظام التقييم لضمان نجاح كل متعلم؛
- تجديد المحتويات والطرق البيداغوجية لتعليم فعّال ومُحفّز؛
- تحمل المسؤولية من قبل المؤسسات وجعلها مُحرّكا للتغيير ولتعبئة الفاعلين؛
- تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ لأجل إنجاح الإصلاحات.

كل هذه العناصر مجتمعة تسعى لإحداث الأثر على المتعلم؛ الأثر المتمثّل في تلقين المتعلمات والمتعلمين القدرات الأساسية مع ضمان تكافؤ الفرص لهم، حتى تستعيد المدرسة العمومية ثقة المجتمع المغربي بكل فئاته الاجتماعية.

أما حسن أداء منظومة التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي فترتكز على ما يلي:

- حكامة مستقلة تضمن تعزيز التمكين الذاتي لمؤسسات التعليم العالي؛
- وضع الطالب في صلب الإصلاحات وإجراءات حسن أداء التعليم العالي والمهني،؛
- تعزيز تثمين التكوين المهني وتطوير طرق التكوين بالتناوب بواسطة التدرج في الوسط المهني؛
- تطوير بحث متميز في الجامعات عبر إحداث آلية مستقلة للتمويل والتقييم.

في أفق تحقيق الأثر على الطالب والمتمثل في تمكين كل شاب من إدماج سوسيو مهني ناجح من خلال تطوير مؤهلاته الأكاديمية ومواكبته في كل مرحلة من مساره [7].

رابعا. المنظومة التربوية وفق النموذج التنموي من التصور إلى التنزيل:

في محاولة من الوزارة الوصية على القطاع لتفعيل توجيهات النموذج التنموي وتنزيلها من التصور إلى التطبيق، سارعت في تجربة هي الأولى من نوعها إلى إطلاق مشاورات وطنية موسعة حول المدرسة المغربية تحت شعار " من أجل تعليم ذي جودة للجميع". وتماشيا مع منطق الديموقراطية التشاركية عملت على توسيع قاعدة مشاركة الأفراد في الشأن التربوي كمسؤولية حضارية في صياغة رؤية مشتركة ضامنة لتحقيق جودة التعلمات داخل المؤسسات التعليمية، هذه الجودة المرتبطة بتحقيق التوازن بين الوسيلة (التربية والتعليم) والهدف (جودة التعليم التي تحقق لنا فردا ناجحا في الحياة) وهو ما أشار إليه تقرير النموذج التنموي في علاقة فعالية التعليم وتحقيق أثره الإيجابي على المتعلم أو الطالب.

فهذه المشاورات الموسعة حول المدرسة المغربية مثلت أسلوبا جديدا في العمل الجماعي، ومشاركة النقاش وتبادل وجهات النظر التي فتحت الطريق للابتكار وتعزيز الالتزام بالمسؤولية المشتركة في بناء عمل جماعي وتحقيق أهداف جماعية تمت صياغتها في خارطة الطريق 2022-2026.

كانت هذه المرة الأولى التي يتم فيها دعوة التلاميذ لتقديم مقترحاتهم وتصورهم لمدرسة نموذجية وذلك راجع لأهمية تموقعهم في هذه الخارطة، وفي إطار إغناء النقاش وتبادل وجهات النظر تم إحداث منصة رقمية لمساهمة مختلف الشركاء والمانحين الدوليين ومغاربة العالم للإدلاء بآرائهم؛ حيث شملت هذه المشاورات:

- 1766مؤسسة تعليمية،
- مشاركة 21837 أستاذ (ة)،
- 33493 تلميذ،
- 20666 أسرة،

وعبر عدة قنوات:

- 6270 مجموعة تركيز،
- 83 لقاء ترابي،

- 243 ورشة موضوعاتية،

كما تمت الإجابة عن أكثر من22000 استمارة.[8]

وفي هذا السياق تبلورت "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، كنموذج جديد لتدبير إصلاح تربوي قائم على برنامج عمل بمقاربة متدرّجة في الزمن قابلة للتقييم والتقويم، بدأت بمرحلة تجريبية سيتم تعميم تدابيرها المتخذة تدريجيا حسب ملاءمتها للإيقاعات المدرسية ونتائجها المرصودة. حيث وضعت هذه الخارطة الطريق برنامج عمل متوسط المدى يراعي مقومات النجاح والاستدامة التي جاء بها تقرير النموذج التنموي والتي تلامس مختلف أبعاد الحياة المدرسية ونخص بالذكر المحاور الثلاثة " التلميذ، الأستاذ، والمؤسسة التعليمية" من خلال تفعيل دعامات الإصلاح ذات العلاقة بالجودة التربوية، بغرض تحقيق الأهداف العامة المجملة في:

- خفض نسبة الهدر المدرسي إلى الثلث؛
- تجويد التعلمات والمكتسبات من خلال تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية بنسبة 70%؛
- توفير بيئة ملائمة للنجاح داخل المؤسسات العمومية من خلال مضاعفة المستفيدين من الأنشطة المندمجة. فتم إعداد خطة عمل متضمنة مجموعة من الإجراءات التكاملية لمعالجة الأزمة الثلاثية الأبعاد التي أشار إليها النموذج التنموي.

- بخصوص محور التلميذ، تم التركيز على تمكينه من التعلمات الأساس واستكماله لتعليمه الإلزامي من خلال:

1. تطوير تعليم أولي ذي جودة: استفادة الأطفال المغاربة المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات من تعليم أولي مجاني ذي جودة من خلال تفعيل اتفاقيات شراكة مع المؤسسات والجمعيات الفاعلة في مجال التعليم الأولي، في أفق تعميمه بالوسطين الحضري والقروي سنة 2027م.

2. تنظيم مسار التلميذ عبر الرفع من مستوى الكفايات الأساسية للمتعلمات والمتعلمين باستثمار الطرائق والمقاربات البيداغوجية الحديثة، ونخص بالذكر"مقاربة Tarl " التدريس وفق المستوى المناسب؛ حيث سيتم تقديم الدعم التربوي بشكل دوري طيلة الموسم الدراسي مع اعتماد دفتر الكفايات Livret de compétences الخاص بكل متعلم وهو عبارة عن دفتر التتبع الفردي لمعالجة تراكم التعثرات لدى المتعلمين ومواكبتهم لمسايرة برنامجهم الدراسي. وكذا تعزيز نظام التوجيه المدرسي اعتمادا على المهارات التي يمتلكها كل متعلم والتي ستظهر من خلال مشروعه الفردي.

3. وضع آلية لمحاربة الهدر المدرسي تتمثل في تزويد المؤسسات التعليمية بالموارد الرقمية الضرورية لتدريس المواد العلمية والتقنية بالتكنولوجيات الحديثة، دعم تعلم اللغات من خلال تعميم تدريجي للغة الإنجليزية بالسلك الإعدادي مع تعميم الأنشطة الاعتيادية بالسلك الابتدائي والثانوي الإعدادي بعد النتائج الإيجابية التي أبانت عنها خلال فترة تجريبها السنة الماضية في900 مؤسسة تعليمية على المستوى الوطني.

- بخصوص محور الأستاذ، تسعى خارطة الطريق إلى جعل الأساتذة قادرين وملتزمين بالمساهمة في تحقيق النجاح الدراسي من خلال:

1. تثمين مسار التعليم المهني عبر تبني مقاربة الأستاذ المتخصص التي ستراعى تخصص التكوين والمهارات لدى الأستاذات والأساتذة قصد استثمار كفاءاتهم، وكذا مراعاة خصوصية المؤسسة التعليمية.

2. اعتماد مقاربة التدريس الناجع المتعلقة بالممارسات البيداغوجية الصفية القائمة على التدرُّج في بناء المكتسبات وتلقين المهارات، بمعنى أنه لا يمكن التقدم في مراحل الدرس دون التأكد من تمكُّن جميع المتعلمين من المرحلة السابقة، وسيستفيد الأساتذة المعنيين بهذا المشروع من تكوين ومواكبة دورية ومن حقيبة تربوية وتجهيز المؤسسة بالسبورة التفاعلية حتى تمكنهم من تسهيل مهمتهم التربوية.

- بخصوص محور المؤسسة، سيتم إحداث مؤسسات تعليمية عمومية حديثة وعصرية يديرها طاقم تربوي دينامي، وتمكينها من علامة الجودة التربوية في حالة توفيرها الظروف المادية والتجهيزات الملائمة من أقسام، عتاد ديداكتيكي ومرافق صحية، دون إغفال خدمات الأمن والنظافة.

وللإشارة، فهذه التدابير الإجرائية ستجرب في عدد محدود من المؤسسات التعليمية أطلق عليها اسم "مؤسسات الريادة" وهو مشروع تمت صياغته وفق هندسة تلامس مختلف أبعاد الحياة المدرسية وسيتم تنزيله كمرحلة تجريبية أولى بـ 628 مؤسسة تعليمية ابتدائية عمومية في الوسط الحضري، شبه حضري والقروي، في الموسم الدراسي الفارط، ستستفيد منه 322.000 تلميذة وتلميذ بتعبئة ومشاركة طوعية لما مجموعه 10.700 أستاذ(ة) وبتأطير ومواكبة 158مفتشا تربويا، في أفق تعميمه تدريجيا على جميع المؤسسات التعليمية الابتدائية العمومية بمعدل2000 مؤسسة كل سنة.، ابتداء من الموسم الدراسي الحالي 2025 – 2024.

ما يميز خارطة الطريق كونها رزنامة مشاريع متضمنة مجموعة من الإجراءات وفق جدولة زمنية محددة، بعيدة عن أي تخطيط عشوائي، تضمن إمكانية معالجة الإشكاليات التي من المرتقب مواجهتها من خلال تقييمات موضوعية بخصوص الآثار الأولية على مؤسسات الريادة، على أن نلمس فيما بعد آثار إيجابية على مستوى البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات، ليتم تعميمها في الموسم الدراسي 2026-2027 بعد رصد نتائج إيجابية في البرامج الدولية لتتبع المكتسبات. فلا نهضة ولا تنمية دون تقدير كبير لعامل الزمن، فلم يعد هذا المجال يحتمل أي ارتجال أو مزايدات.

يتبين لنا من خلال هذه التدابير الطموحة لهذه الخارطة أنها تسعى إلى إحداث تغيير شامل في أداء المؤسسات التعليمية الابتدائية من خلال تفعيل مشروع "مؤسسات الريادة"، القائم على الانخراط الطوعي للأطر الإدارية والتربوية، توفير الظروف المادية واللوجيستيكية اللازمة، وضمان تأطير وتكوين للأستاذات والأساتذة قصد تمكينهم من اعتماد ممارسات بيداغوجية قابلة لتقييم موضوعي لجودة التعلمات وتتبع أثرها على المتعلمات والمتعلمين في الفصول الدراسية.

كما أكدت الوزارة الوصية على قطاع التعليم أن إطلاق دينامية إيجابية في المؤسسات التعليمية وداخل الفصول الدراسية في أفق إحداث الأثر الإيجابي المنشود وتحسين مردودية المنظومة التربوية رهين بتوفر ثلاثة شروط:

1. تأمين الموارد المالية اللازمة لاستدامة الإصلاح؛
2. التزام الفاعلين بالبناء المشترك للإصلاح؛
3. تعزيز قدرات الفاعلين من خلال مساءلتهم عن الأثر على المتعلم.

غني عن البيان التحديات التي تواجهها المنظومة التربوية ومدى مسؤوليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية، الشيء الذي يدعو إلى الحرص على التنزيل التدريجي لتدابير هذه الخطة الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء آليات الجودة في التعليم من خلال مخططات عمل استراتيجية وتدابير إجرائية وفق مبدأ الحكامة واللامركزية بالتدبير والتسيير، في محاولة منها إلى تغيير المناهج والبرامج التربوية بما يتماشى مع بناء مقررات تقوم على الكفايات عوض الأهداف، وكذا تجويد العرض التربوي من خلال تحسين البنية التحتية ، وتوفير الوسائل البيداغوجية لضمان خدمة ذات جودة تربوية؛ دون إغفال العناية بالموارد البشرية و تحسين ظروف اشتغالها مع تأمين التكوين المستمر لها.

كل هذه التدابير مجتمعة تطمح إلى إحداث دينامية في المدرسة العمومية وجعلها ليس فقط مدرسة للنجاح التربوي فحسب بل والاجتماعي أيضا. فمدرسة اليوم مُلزمة " أن تشكل بالنسبة للأفراد والجماعات والمجتمعات جسر عبور إلى مجتمع المعرفة وإلى امتلاك القدرة على التفاعل مع خصوصياته ومطالبه ومكوناته ومستجداته المعرفية والقيمية والمهارية والمهنية والسوسيوحضارية الشاملة"[9].

خلاصة القول، أصبح التدبير المجالي لقطاع التعليم يشكل أهمية وراهنية على المستوى الوطني، خصوصا في ظل التنظيم الترابي للمملكة الذي أضحى تنظيما لا مركزيا يقوم على الجهوية والتي هي ليست مجرد إجراء إداري، بل ورشا استراتيجيا وتوجها حاسما يسعى لإيجاد حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والنهوض بالتنمية المندمجة. فالحاجة ملحة لتدبير مجالي مغاير للتدبير الكلاسيكي بالنظر إلى الدينامية التي تعرفها المجالات الحضرية خلال العقود الأخيرة، ولاسيما التضخم الذي يشهده المجال الترابي الحضري والذي من المفروض أن يكون حافزا للتنمية المحلية والجهوية، على اعتبار صحة التمثلات التي تربط التمدن بالتنمية.

وقد أجمع كل المدبرين السياسيين والاقتصاديين على أن المجال الترابي هو بؤرة انطلاق السياسات والبرامج التنموية بكل تجلياتها، وأن التنفيذ التشاركي أداة حقيقية لتجاوز النقص المادي والبشري والتقني مع ضرورة توحيد الجهود قصد تحسين المؤشرات التنموية المحلية.

إن البناء المشترك لخارطة الطريق 2022-2026 من خلال توسيع قاعدة مشاركة الأفراد في الشأن التربوي كمسؤولية حضارية، كان سابقة في تاريخ المنظومة التربوية المغربية؛ فالحوار العمومي حول شكل ومضمون المدرسة العمومية المغربية الكفيلة بإيجاد النموذج المدرسي الجدير بثقة المجتمع المغربي والذي يليق بتحديات القرن الواحد والعشرين في ظل مجتمع يراهن على ترسيخ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للمعرفة، يستدعي انخراط مختلف الفاعلين في هذه الجهود والمساهمة كل من موقع مسؤولياته لكسب رهان التنمية.

والأكيد أن التعليم ببلادنا اليوم في منعطف التغيير لرسم معالم المدرسة العمومية ذات الجودة التربوية التي تستجيب لانتظارات المغاربة في المستقبل القريب وفق مقومات النجاح التي رسمها النموذج التنموي الجديد للبلاد.

الهوامش:

1 المجلس الأعلى للتربية والتكوين. (2014). تقرير تحليلي – تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013 المكتسبات المعيقات والتحديات.

2 المجلس الأعلى للحسابات. (2018). تقرير حول تقييم المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية.

3 التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، ص: 93

4 المرجع السابق.

5 المرجع السابق، ص: 71

6 المرجع السابق، ص35

7 مصطفى شكري. (2023). التعليم في ظل النمودج التنموي الجديد، المنظومة التربوية المغربية في سنة 2021، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات. ص: 66، تاريخ الاطلاع 10-08 -2023، من www.cemrap.org

8 وزارة التربية الوطنية. (2022). خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة.

9 مصطفى محسن. (2005). التربية وتحولات عصر العولمة مداخل للنقد والاستشراف. المركز الثقافي العربي الدار البيضاء.